



إدارة البحوث
فريق البحوث
Tel. +966 11 211 9449, alsudarim@alrajhi-capital.com

اقتصاد المملكة العربية السعودية : الاستهلاك في ارتفاع

تراجع اقتصاد المملكة العربية السعودية للربع الثاني على التوالي وذلك خلال الربع الثاني 2017 ، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% على أساس سنوي في الربع الثاني 2017، وحدث ذلك بعد انخفاض بنسبة 0.5% على أساس سنوي في الربع الأول 2017. ويعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ، أساسا الى انخفاض انتاج المملكة من النفط الخام الناتج عن اتفاق دول الأوبك وبعض الدول غير الأعضاء في أوبك لخفض المعروض النفطي. وقد نما القطاع غير النفطي بمعدل متوسط (0.6+ % على أساس سنوي) ، أي بدون تغيير مقارنة بالربع السابق، نظرا لتحسن القطاع الحكومي (1+ % على أساس سنوي) مما عوض عن التباطؤ في القطاع الخاص (0.4+ %). وفي هذه الأثناء ، أشارت البيانات الشهرية لشهر أغسطس إلى مستوى قوي من انفاق المستهلكين، إذ ارتفعت عمليات نقاط البيع (10.3+ % على أساس سنوي) والسحب عن طريق أجهزة الصراف الآلي (4+ % على أساس سنوي) بمعدل جيد. وسجلت القروض المقدمة للقطاع الخاص ارتفاعا (0.4+ % على أساس شهري) في أغسطس، بعد أن انخفضت خلال الشهرين السابقين، بينما تراجعت الودائع على أساس شهري للشهر الثاني على التوالي (-0.6 % على أساس شهري). وقد استمرت الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي في الانخفاض أغسطس (-1.4 %) ، ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى تزايد الأنشطة الاستثمارية للمملكة. ومن شأن مبلغ الـ 12.5 مليار دولار الذي تم جمعه من خلال عملية البيع الثالثة للسندات الدولية ، أن يؤدي إلى إبطاء وتيرة السحب من الأصول الاحتياطية. وكانت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني، قد منحت للسندات السعودية الدولية المصدرة ضمن برنامج الحكومة السعودية للسندات متوسطة الأجل، مما يشير إلى A1 المملكة تصنيف المستوى العالي من القوة المالية والاقتصادية للمملكة. ورغم ذلك ، فقد أوضحت بيانات القوى العاملة الربعية ، أن مستوى البطالة قد استمر في الارتفاع ، وأن يكن بمعدل أقل، إذ بلغ 12.8 % في أوساط المواطنين السعوديين وذلك بحلول الربع الثاني 2017، من 12.7 % في الربع السابق. وفي الجانب الإيجابي، فقد تحسن المتوسط الشهري للأجور تحسنا طفيفا للمواطنين السعوديين (0.3+ % على أساس ربعي) عما كان عليه في الربع السابق، بينما ارتفع المتوسط الكلي الشهري بشكل حاد (4+ % على أساس ربعي). وفي الوقت ذاته، فقد اتخذت الحكومة خطوة رئيسية تجاه تحقيق أحد أهدافها ضمن " رؤية المملكة 2030"، وذلك بسماعها للنساء بقيادة السيارات بعد عقود من الحظر. وسوف يسهل هذا القرار للنساء الحصول على وظائف وزيادة مشاركتهن في سوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة وانفاقها. ومن المتوقع أن تستمر الحكومة في الإصلاحات ومن المرجح أن تعلن عن حزمة أخرى من الزيادات في أسعار النقل والوقود والكهرباء والمياه خلال الشهر القادم.

جمعت المملكة العربية السعودية مبلغ 12.5 مليار دولار من خلال عملية البيع الثالثة للسندات الدولية. وقد تم تحديد سعر استرشادي للسندات ذات أجل الاستحقاق 5 سنوات عند 110 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية ، ولسندات الـ 10 سنوات 145. نقطة ، ولسندات الـ 30 عاما 180 نقطة أساس . و بلغ حجم الطلبات المقدمة للحصول على هذه السندات 40 مليار دولار.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للربع الثاني 2017 ، بنسبة 1.0% على أساس سنوي ، مقارنة بانخفاضه بنسبة 0.5% في الربع الأخير ، متأثرا بالقطاع النفطي. فقد انخفض القطاع النفطي بنسبة 1.8% على أساس سنوي في الربع الثاني 2017، مقارنة بانخفاضه بنسبة 2.3% في الربع الأول 2017، بينما نما القطاع غير النفطي بنسبة 0.6% على أساس سنوي في الربع الثاني 2017 ، أي بنفس نسبة النمو تقريبا للربع السابق.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي، بتعديل أنظمة الرهن العقاري من أجل توفير قوة دافعة لقطاع الإسكان . وقد أعلنت ساما عن استثناء من الرسوم الإدارية لأصحاب الرهونات في حالة التحول بين القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة والقروض ذات أسعار الفائدة العائمة. علاوة على ذلك، فيمكن لحاملي الرهونات ، التحول إلى جهات إقراض بدون دفع رسوم إضافية. وتستهدف الحكومة ، ضمن برنامج التحول الوطني 2020 ، زيادة نسبة ملاك المساكن من الأسر السعودية ، إلى 52% بحلول 2020 ، من 47% حاليا.

أشارت عمليات نقاط البيع إلى مستوى جيد من نشاط انفاق المستهلكين ، إذ ارتفعت بنسبة 10.3% على أساس سنوي في أغسطس 2017 ، مقارنة بارتفاع بنسبة 12.8 % على أساس سنوي في يوليو. وفي هذه الأثناء ، ارتفعت عمليات أجهزة الصرافات الآلية بنسبة 4.0% على أساس سنوي في أغسطس ، مقابل ارتفاع بنسبة 2.4% على أساس سنوي في يوليو 2017

أشارت بيانات القوى العاملة للربع الثاني 2017 ، إلى أن معدل توظيف المواطنين السعوديين قد ارتفع بحوالي 13.5 ألف وظيفة خلال الربع. ومع ذلك ، ونظرا لإضافة 28.9 ألف من المواطنين إلى القوى العاملة السعودية ، فقد ارتفع معدل البطالة في المملكة بدرجة طفيفة إلى 12.8% في الربع الثاني ، من 12.7% في الربع السابق. ورغم أن ارتفاع معدل البطالة ، فقد ارتفع المتوسط الشهري للأجور للمواطنين السعوديين بشكل طفيف على أساس ربعي (0.3+ % على أساس ربعي)، رغم أن هذا الرقم كان أقل بنسبة 5% على أساس سنوي. ورغم أن الارتفاع في مستوى التوظيف في السعودية ، فقد انخفض معدل التوظيف الكلي بحوالي 48 ألف في الربع الثاني. وقد انخفض العدد الإجمالي للقوى العاملة بمقدار 132.5 ألف مما يشير إلى أن أعدادا كبيرة من العاملين الأجانب قد خرجوا من منظومة القوى العاملة. وسجل المعدل الكلي للبطالة ارتفاعا ليصل إلى 6% ، من 5.8% في الربع السابق. وقد ارتفع المتوسط الكلي للرواتب الشهرية ، بنسبة 4% على أساس شهري ، ولكنه لا يزال منخفضا بنسبة 3% على أساس سنوي.

الاقتصاد السعودي



شهدت صادرات المملكة غير النفطية ، ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 28.0% في يوليو 2017، بعد أن سجلت انخفاضا لشهرين متتاليين ، بينما نمت الواردات غير النفطية أيضا بنسبة 16.0% على أساس سنوي في يوليو 2017، مقارنة بانخفاض بنسبة 29.0% في الشهر السابق .

استمرت أرباح القطاع البنكي في مستوى 3,964 مليون ريال في أغسطس 2017، أي بدون تغيير تقريبا على أساس شهري ، ولكنها كانت مرتفعة بنسبة 5.3% على أساس سنوي .

انخفضت أصول احتياطيات المملكة في أغسطس 2017، لتبلغ أدنى مستوى لها منذ مايو 2011. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الودائع بنسبة 2.6% على أساس سنوي (-0.6% على أساس شهري) بينما انخفضت القروض للقطاع الخاص بنسبة 1.2% على أساس سنوي في أغسطس (+0.4% على أساس شهري).

ارتفعت أسعار النفط الخام (خام برنت للعقود الآجلة لتسليمات نوفمبر) بنسبة 8.9% على أساس شهري في سبتمبر 2017، نظرا لأن مصافي النفط الأمريكية قد استأنفت عملياتها التشغيلية بعد الانقطاعات التي تسبب فيها الاضطراب هارفي. علاوة على ذلك ، فقد وجدت أسعار النفط دعما أيضا من احتمالات التمديد المحتمل لاتفاقية أوبك لخفض الانتاج ومن بعض مؤشرات انخفاض تخمة المعروض النفطي.

استمر الانكماش (الانخفاض في أسعار السلع) في المملكة خلال شهر أغسطس 2017، ويعزى ذلك الى الانخفاض السائد حاليا في قطاع الأغذية والمشروبات ، مقرونا بالانخفاض في قطاع المساكن والمياه والكهرباء ، والغاز. وفي هذه الأثناء ، وعلى أساس الشهر مقارنة بسابقه ، ظل المؤشر بدون تغيير في أغسطس 2017.

النظرة المستقبلية لأسعار النفط الخام : توقعت ادارة معلومات الطاقة الأمريكية ، في تقريرها لشهر سبتمبر 2017 ، أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت ، حوالي 51 دولارا للبرميل في 2017 و 52 دولارا للبرميل في 2018.

شكل 1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

العوامل	Sep-17	Aug-17	Jul-17	2016	2015
نسبة التضخم (2007=100)	-	-0.1%	-0.3%	3.5%	2.2%
متوسط سعر النفط العربي الخفيف (دولار / برميل)	55.0	49.6	47.1	41	49.9
عرض النقود (ن3)	-	2.4%	2.7%	0.8%	2.5%
مجموع مطالبات قطاع المصارف	-	2.7	2.2	9.1	10.5
معدل الاقتراض الداخلي (3 أشهر)	1.794	1.797	1.793	2.066	0.88
نسبة إعادة الشراء	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
نسبة إعادة الشراء المعاكسة	1.25	1.25	1.25	0.75	0.5
المؤشر العام لأسعار الأسهم (1985 = 1000)	-	19.4	12.6	4.3	-17.1
نسبة الناتج المحلي أسعار ثابتة (2010=100)	-	-0.5%	2.2%	1.7%	4.1%
الحساب الحالي لنسبة الناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الحالية)	-	3.9%	-1.4%	-4.3%	-8.7%
مجموع الواردات لنسبة الناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الحالية)	-	17.9%	18.0%	19.8%	24.3%
الصادرات غير النفطية لنسبة الناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الحالية)	-	7.0%	7.4%	7.3%	7.7%

المصدر : ساما، الراجحي المالية.

الناتج المحلي الاجمالي

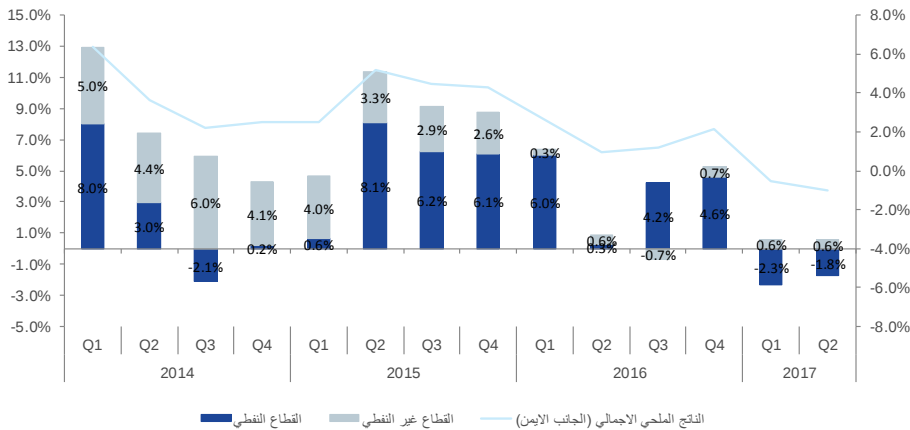
وفقا لبيانات الناتج المحلي الاجمالي التي أفصحت عنها الهيئة العامة للإحصاء والمعلومات ، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي للمملكة للربع الثاني 2017 بنسبة 1.0% على أساس سنوي (-0.5% على أساس سنوي في الربع الأول 2017) ، ويرجع السبب في ذلك الى القطاع النفطي (-1.8% على أساس سنوي مقابل -2.3% على أساس سنوي في الربع الأول 2017). وقد تأثر القطاع النفطي سلبيا باتفاقية دول أوبك لخفض الانتاج ، التي تسعى دول المنظمة حاليا للوصول الى اتفاق لتمديد وسط مؤشرات بخفض تخمة المعروض النفطي العالمية. وفي هذه الأثناء ، ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 0.6% على أساس سنوي في الربع الثاني 2017، وهي نسبة ارتفاع مماثلة تقريبا لما كانت عليه في الربع السابق، مدعومة بالقطاع الحكومي.

شكل 2: اتجاه الناتج المحلي الإجمالي (النمو على أساس سنوي)

الربع الرابع 2016	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2017	الحصة في إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حسب نوع النشاط الاقتصادي
3.1%	0.8%	0.6%	2.5%	الزراعة - الغابات - والسمك
3.8%	-2.3%	-2.4%	38.7%	التعدين والتعجير
3.1%	2.3%	1.6%	12.7%	الصناعات التحويلية
5.8%	-1.6%	1.1%	0.6%	الكهرباء، الغاز والماء
-2.2%	-3.2%	-1.6%	4.6%	التشييد والبناء
-2.0%	0.3%	-0.1%	9.1%	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
4.4%	1.0%	0.8%	6.0%	النقل والتخزين والاتصالات
3.8%	1.1%	1.9%	9.4%	خدمات المال والتأمين والمقارنات وخدمات الأعمال
1.9%	0.4%	0.9%	2.0%	خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
0.5%	-0.4%	0.9%	14.7%	الخدمات المصرفية المحتسبة
2.2%	-0.5%	-1.0%	100.0%	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

شكل 3: اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)



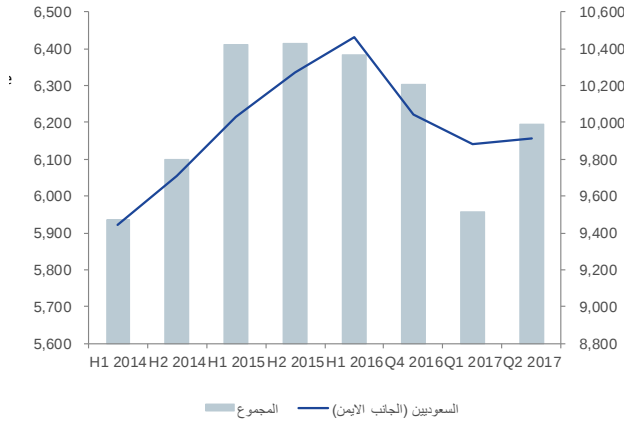
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

آخر مستجدات سوق العمل

استمر مستوى البطالة في الارتفاع في المملكة العربية السعودية إذ بلغت نسبة البطالة الكلية 6% في الربع الثاني، من 5.8% في الربع الأول. وقد ارتفع مستوى البطالة في أوساط السعوديين أيضاً، وإن يكن بمعدل أبطأ (الربع الثاني: 12.8%، الربع الأول: 12.7%). وسجل مستوى البطالة في أوساط السعوديين ارتفاعاً رغماً عن إضافة 13.5 ألف وظيفة جديدة خلال الربع، نظراً لأن عدد القوى العاملة السعودية قد نما بحوالي 28.9 ألف. من جانب آخر، فقد انخفض عدد وظائف غير السعوديين بحوالي 61.5 ألف وظيفة خلال الربع. ورغماً عن الارتفاع في مستوى البطالة، فقد أشارت البيانات إلى ارتفاع في المتوسط الشهري للأجور (+4% على أساس ربعي) ليصل إلى 6,195 ريال. وقد ارتفع المتوسط الشهري للأجور للمواطنين السعوديين، بنسبة طفيفة بلغت 0.3% على أساس ربعي ليصل إلى 9,911 ريال.

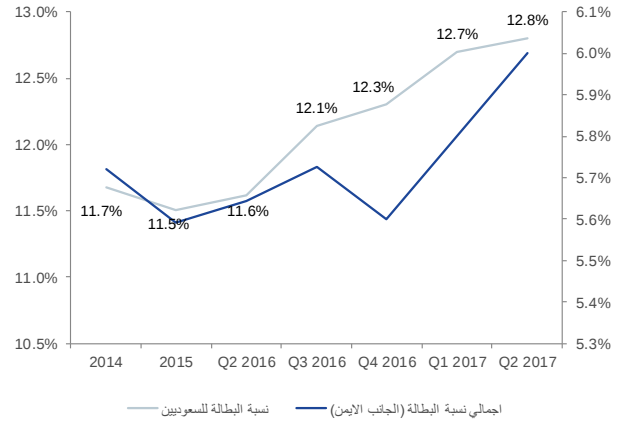


شكل 5: انخفاض متوسط الرواتب الشهرية في المملكة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

شكل 4: استمرت نسبة البطالة السعودية بالارتفاع

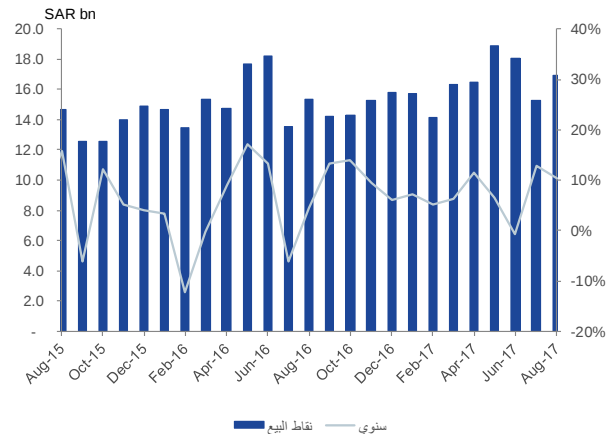


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

مؤشرات انفاق المستهلكين

أشارت بيانات نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي ، الى أن انفاق المستهلكين قد استمر في قوته في أغسطس . فقد ارتفعت عمليات نقاط البيع الى 10.3% على أساس سنوي في أغسطس 2017 ، مقابل ارتفاع بنسبة 12.8% على أساس سنوي في يوليو 2017. كما ارتفعت أيضا عمليات السحب عن طريق الصرافات الآلية بنسبة 4.0% على أساس سنوي في أغسطس 2017 ، مقابل ارتفاع بنسبة 2.4% على أساس سنوي في الشهر السابق. وقد لوحظ النمو الرئيسي في أقسام "المطاعم والفنادق" (+19.3% على أساس سنوي) ، و "الملابس والأحذية" (+19.3% على أساس سنوي) ، و "المواد الغذائية والمشروبات" (+13.4% على أساس سنوي) بينما انخفض الانفاق في قسم النقل (-4.9% على أساس سنوي).

شكل 7: اتجاه عمليات نقاط البيع



المصدر: ساما، الراجحي المالية

شكل 6: السحوبات النقدية عبر أجهزة الصراف الآلي

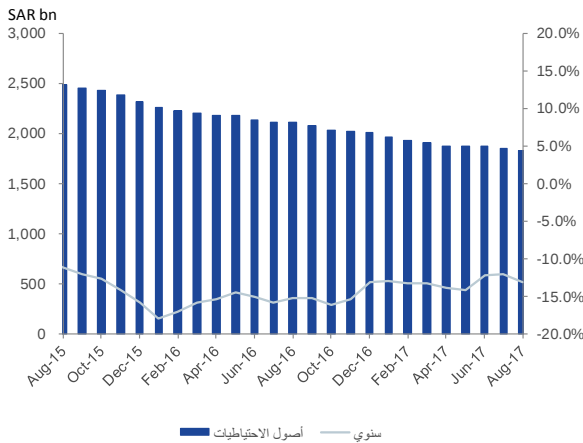


المصدر: ساما، الراجحي المالية

أصول المملكة الاحتياطية في الخارج

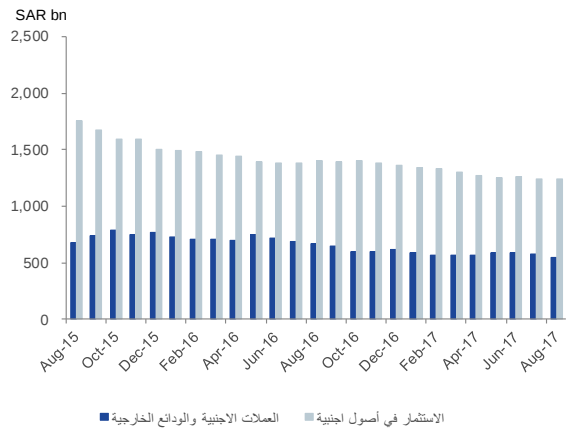
استمرت أصول المملكة الاحتياطية في الخارج في الانخفاض في أغسطس 2017، إذ انخفضت بنسبة 13.2% على أساس سنوي ، مقابل انخفاضها بنسبة 12.6% على أساس سنوي في يوليو 2017. وعلى أساس شهري أيضاً، فقد انخفضت الأصول الاحتياطية بنسبة 1.4% (-1.2% على أساس شهري في يوليو 2017) ، لتصل إلى 1,829 مليار ريال (487.7 مليار دولار) . وكانت حكومة المملكة قد جمعت مؤخراً مبلغ 12.5 مليار دولار من خلال عملية البيع الثالثة للسندات الدولية، ومن شأن ذلك أن يحد من حاجة الحكومة للسحب من احتياطياتها في الخارج لسد العجز المالي.

الشكل 9: أصول الاحتياطيات .



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 8: المكونات الرئيسية لأصول المملكة في الخارج

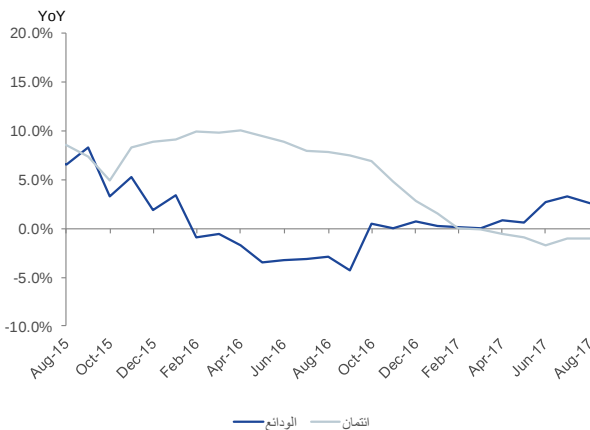


المصدر: ساما، الراجحي المالية

نمو القروض والودائع

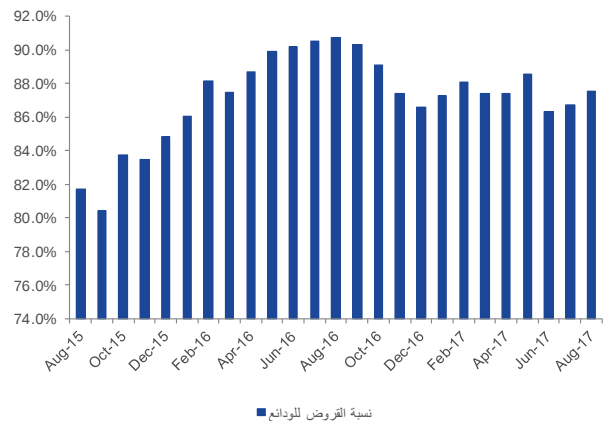
استمرت قروض قطاع البنوك المقدمة للقطاع الخاص في الانخفاض للشهر السادس على التوالي، إذ انخفضت بنسبة 1.2% على أساس سنوي ، مقارنة بانخفاض بنسبة 1.5% على أساس سنوي في يوليو 2017 . أما على أساس شهري ، فقد ارتفعت القروض المقدمة للقطاع الخاص (+0.4% على أساس شهري) بعد أن ظلت منخفضة لشهرين متتاليين. وقفزت مطالبات البنوك على القطاع العام ، بنسبة 27.7% على أساس سنوي ، ويعزى ذلك أساساً إلى تزايد تملك السندات الحكومية. وفي الوقت ذاته ، سجلت الودائع ارتفاعاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي في أغسطس 2017 (-0.6% على أساس شهري) . وقد ارتفعت ودائع الشركات والأفراد " ، التي تشكل نسبة تربو على 70% من إجمالي قاعدة الودائع ، بنسبة 0.9% على أساس سنوي (-0.2% على أساس شهري) ، بينما ارتفعت ودائع "المؤسسات الحكومية" بنسبة 23.8% على أساس سنوي (-0.3% على أساس شهري).

الشكل 11: نمو القروض والودائع



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 10: نسبة القروض إلى الودائع

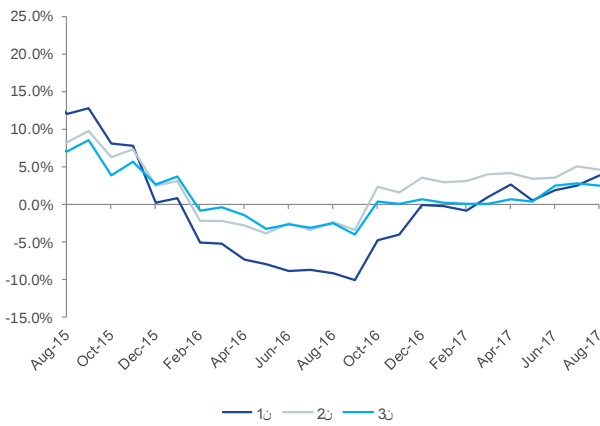


المصدر: ساما، الراجحي المالية

عرض النقود

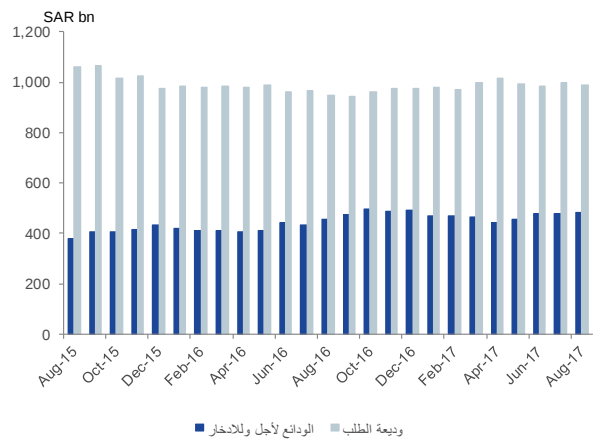
ارتفع عرض النقود بمعناه الواسع (ن3) بنسبة 2.4% على أساس سنوي في أغسطس 2017، ليصل إلى 1,795 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 2.7% على أساس سنوي في يوليو 2017. وشهد النمو في مؤشر عرض النقود ارتفاعاً نتيجة للارتفاع في الودائع تحت الطلب. وعلى أساس شهري، انخفض عرض النقود (ن3) بنسبة 0.4% مقارنة بالانخفاض بنسبة 1.0% في الشهر الماضي. ومع ذلك، ووفقاً لبيانات عرض النقود الأسبوعية، فربما يكون عرض النقود (ن3) قد انخفض بدرجة طفيفة في سبتمبر 2017.

الشكل 13: نمو عرض النقود (على أساس سنوي)



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 12: تفاصيل الودائع

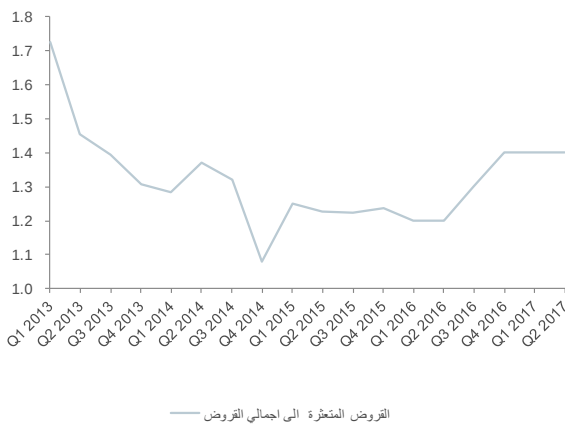


المصدر: ساما، الراجحي المالية

القطاع البنكي

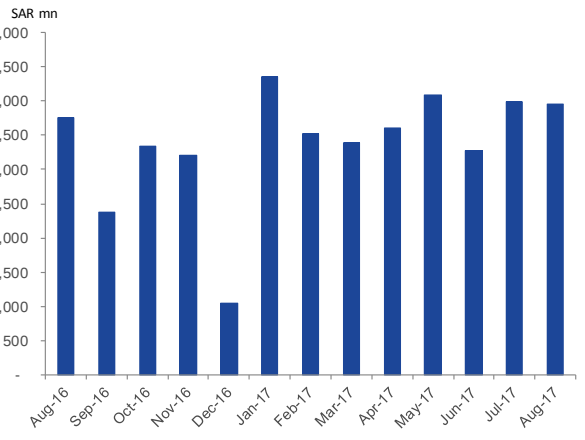
نمت أرباح القطاع البنكي بنسبة 5.3% على أساس سنوي في أغسطس 2017، مقابل ارتفاع بنسبة 10.4% على أساس سنوي في الشهر السابق. وبلغ إجمالي الأرباح المجمعة للقطاع البنكي 30,177 مليون ريال في 2017، بانخفاض بنسبة 0.7% على أساس سنوي.

الشكل 15: القروض المتعثرة



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 14: صافي ارباح البنوك



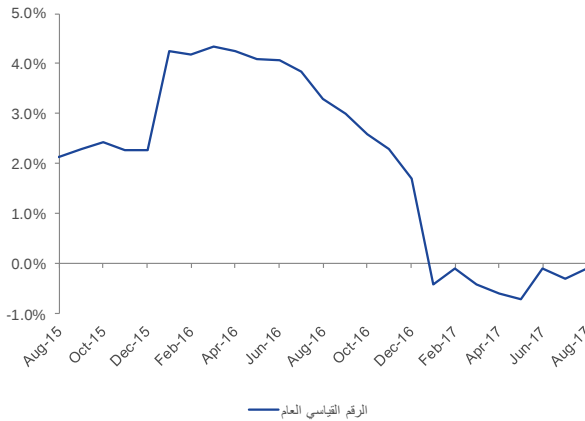
المصدر: ساما، الراجحي المالية



العوامل المؤثرة في التضخم

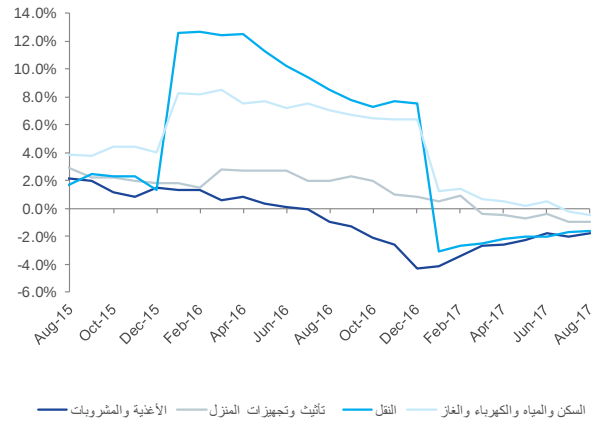
استمر مؤشر تكلفة المعيشة في النطاق الانكماشى للشهر الثامن على التوالي في أغسطس 2017، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -0.1% على أساس سنوي. وقد انخفضت بعض الأقسام المكونة للمؤشر كـ"الأغذية والمشروبات" و"المساكن، المياه، الكهرباء، الغاز وأنواع الوقود الأخرى، و"النقل، و"تأثيث وتجهيزات وصيانة المنازل"، التي تشكل نسبة 62% تقريباً من المؤشر، انخفضت على أساس سنوي في أغسطس بنسبة 1.8%، و 0.5% و 1.6%، و 1.0% على التوالي. أما على أساس شهري، فقد ظل مؤشر تكلفة المعيشة بدون تغيير في أغسطس العام الحالي.

الشكل 17: اتجاه التضخم (على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية

الشكل 16: العوامل المحركة للتضخم (على أساس سنوي)

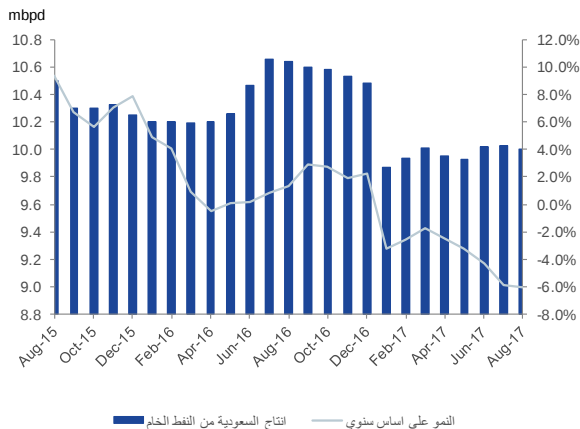


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية

العوامل المؤثرة على النفط الخام

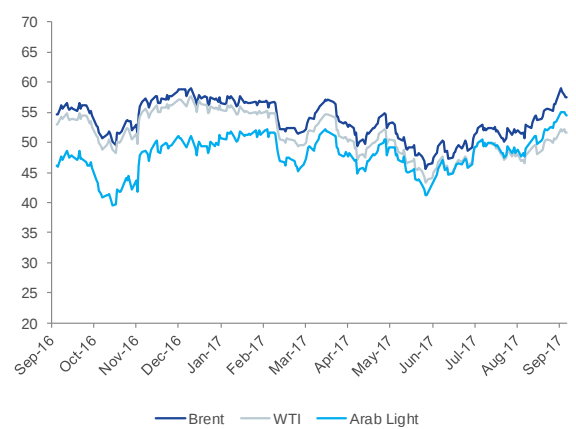
انخفض إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية على أساس شهري في أغسطس 2017، ليصل إلى 10.0 مليون برميل في اليوم، بعد أن سجل ارتفاعاً لشهرين متتاليين. وعلى أساس سنوي، انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 6.0% في أغسطس 2017. وقد ارتفعت أسعار النفط الخام (عقود برنت الآجلة لتسليمات نوفمبر) بنسبة 10.6% للشهر حتى تاريخه في سبتمبر 2017، نتيجة لاستئناف مصافي النفط الأمريكية لعملياتها التشغيلية بعد الانقطاعات التي سببها الإعصار. علاوة على ذلك، فقد أدت بعض مؤشرات انخفاض تخمة المعروض النفطي، مقرونة بالتمديد المحتمل لاتفاق دول الأوبك لخفض الإنتاج، إلى رفع الأسعار. هذا، وقد ارتفع سعر خام النفط العربي الخفيف أيضاً بنسبة 12.0% للشهر حتى تاريخه في سبتمبر العام الحالي.

الشكل 19: اتجاه إنتاج النفط الخام السعودي



المصدر: بلومبرج، الراجحي المالية

الشكل 18: اتجاه أسعار النفط الخام



المصدر: بلومبرج، الراجحي المالية.

التجارة الخارجية غير النفطية

ارتفعت الصادرات السعودية غير النفطية بنسبة 28.0% على أساس سنوي في يوليو 2017، بعد أن سجلت انخفاضاً على مدى شهرين متتاليين. وقد دعم الصادرات، الارتفاع في صادرات البلاستيك والمطاط (29.1% على أساس سنوي) التي شكلت نسبة 36.5% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تلتها المنتجات الكيماوية (25.7% على أساس سنوي)، التي أسهمت بنسبة 29.5% في إجمالي الصادرات. علاوة على ذلك، فقد ارتفعت الواردات غير النفطية بنسبة 16.0% على أساس سنوي في يوليو 2017، مقابل انخفاضها بنسبة 29.0% على أساس سنوي في الشهر السابق. ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى الواردات من الآلات والأجهزة الكهربائية (+19.0% على أساس سنوي) ومعدات النقل (+8.5% على أساس سنوي)، التي شكلت معاً نسبة 38.5% من إجمالي الواردات. وفي الوقت ذاته، كانت دولة الإمارات، هي أكبر وجهة للصادرات السعودية إذ شكلت نسبة 14.4% من إجمالي الصادرات غير النفطية، بينما كانت الصين هي أكبر دولة لواردات المملكة إذ شكلت نسبة 17.5% من إجمالي الواردات غير النفطية للمملكة.

الشكل 20: الصادرات غير النفطية

البضائع (مليون ريال)	May-17	Jun-17	Jul-17	% y-o-y	% m-o-m
البلاستيك والمطاط	4,560	4,259	5,805	29.1%	36.3%
المنتجات الكيماوية	4,215	3,601	4,700	25.7%	30.5%
المعادن العادية	1,362	997	1,166	16.3%	17.0%
معدات النقل	1,125	955	1,114	61.4%	16.6%
أخرى	3,692	2,248	3,132	24.7%	39.3%
المجموع	14,954	12,060	15,917	28.0%	32.0%

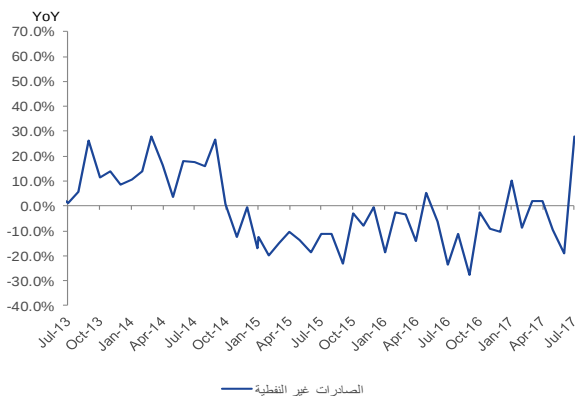
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

الشكل 21: الواردات غير النفطية

البضائع (مليون ريال)	May-17	Jun-17	Jul-17	% y-o-y	% m-o-m
آلات وأجهزة كهربائية	10,196	7,188	10,651	19.0%	48.2%
معدات النقل	6,089	5,943	5,994	8.5%	0.9%
المعادن العادية	4,027	3,046	3,856	1.0%	26.6%
المنتجات الكيماوية	3,933	3,077	4,609	40.6%	49.8%
أخرى	19,425	13,538	18,091	15.4%	33.6%
المجموع	43,670	32,792	43,201	16.0%	31.7%

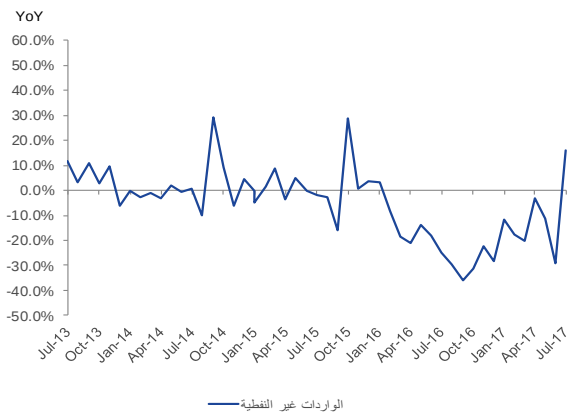
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

الشكل 23: اتجاه الصادرات غير النفطية (على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

الشكل 22: اتجاه الواردات غير النفطية (على أساس سنوي)



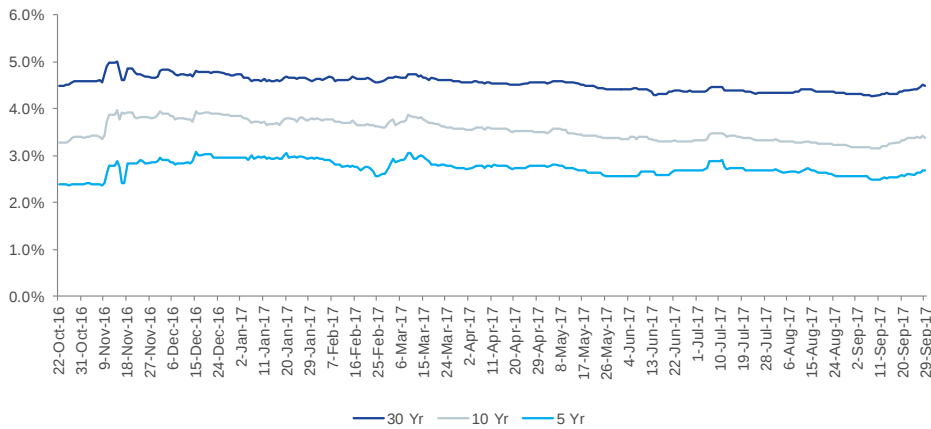
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.



عائدات السندات السعودية الدولية

ارتفعت عائدات السندات السعودية الدولية بأجل استحقاق 5 أعوام ، بمقدار 12.6 نقطة أساس للشهر حتى تاريخه في سبتمبر ، بينما ارتفعت عائدات السندات السعودية الدولية بأجل استحقاق 10 أعوام و30 عاما، بمقدار 23.8 و 14.7 % نقطة أساس على التوالي ، لتصل إلى 3.411% و 4.451

الشكل 24: العائد على السندات الدولية



المصدر: بلومبرج، الراجحي المالية.



إخلاء من المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسؤولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسئولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

إدارة البحوث
هاتف: +966 1 211 9449
alsudarim@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 207068/37